الاردن والمنظمة. وفي النهاية، اتخذ المؤتمر قراراً أكد «حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره»، وحقه «في اقامة سلطته الوطنية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أية ارض فلسطينية يتمّ تحريرها. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة، عند قيامها، في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات»[٦٣]. وحظي القرار بقبول الملك حسين، بعد ان توصّل مع عرفات، نتيجة لجهود اللجنة الخماسية، الى اتفاق باقامة كونفدرالية بين الاردن والدولة الفلسطينية المستقلة، كما جاء في التصريح الصحافي الذي أدلى به رئيس المؤتمر، العاهل المغربي الحسن الثاني، عند انتهاء أعمال المؤتمر[٦٤].

كان من المفترض ان تؤدي هذه النتيجة الى انتهاء القطيعة الاردنية ـ الفلسطينية، خصوصاً وان تصريحات الملك حسين وعرفات أشادت بقرارات القمة، وأوضحت ان مشاكل عدة كانت قائمة بين الطرفين قد حُلّت. بيد ان العاهل الاردني فاجأ الجميع باعلانه، في الثالث والرابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، ان على الفلسطينيين المقيمين في الاردن ان يختاروا بين الجنسية الاردنية وجنسية الدولة الفلسطينية المقترحة، وان مجلس الامة والحكومة الاردنيين سيعاد تشكيلهما بحيث لا يضمّان ممثلي الضفة الفلسطينية. وفي الثالث والعشرين من الشهر عينه، حلّ الملك مجلس الاعيان ومجلس النواب والحكومة، وعيّن مجلس أعيان جديداً، وحكومة جديدة أُلغيت منها وزارة الارض المحتلة، وخفّض عدد ممثلي الضفة الفلسطينية، في المجلس والحكومة، الى النصف. وحملت منظمة التحرير الفلسطينية، بشدة، على هذه الاجراءات، ووصفتها بأنها تنسف مقررات قمّة الرباط التي أكدت عدم المسّ بالاوضاع الفلسطينية في الاردن حتى تحرير الارض الفلسطينية واقامة السلطة الوطنية عليها، وبأنها موجّهة ضد المواطنين الفلسطينيين، بهدف الضغط على مصالحهم المعيشية والتمييز ضدهم. وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعاً موسّعاً في دمشق، أعقبه اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني، في منتصف كانون الاول (ديسمبر). ورفض المجلس الاجراءات الاردنية، ودعا الى عقد اجتماع رباعي فلسطيني ـ اردني ـ سوري ـ مصري، تنفيذاً لأحد قرارات القمّة العربية، وتوسّطت سوريا بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن، تمهيداً لعقد الاجتماع الرباعي الذي تحدّد موعده في مطلع العام ١٩٧٥؛ واشترط الاردن للمشاركة فيه توقّف المنظمة عن شنّ الحملات الاعلامية ضده[٦٥].

لم تتأثر العلاقات الفلسطينية ـ المصرية بتوقيع مصر واسرائيل على اتفاقية للفصل بين قواتهما في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، عدّه الطرفان، المصري والاسرائيلي، الخطوة الاولى نحو سلام شامل أساسه قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ واطاره مؤتمر جنيف. فقبل التوقيع على الاتفاق بأيام، كان وفد من المنظمة زار مصر، وحصل من وزير خارجيتها، اسماعيل فهمي، على طمأنات بشأن المساعي المصرية الى اشراك المنظمة، في مرحلة مقبلة، في مؤتمر جنيف، طرفاً مستقلاً وأصيلاً. وفي يوم التوقيع، كان عرفات موجوداً في القاهرة. وقد ندّدت فصائل المقاومة جميعها، وكذلك وكالة «وفا» وصحيفة «فلسطين الثورة»، بالاتفاق، وأُصدر بيان باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة حمل على الاتفاق؛ الّا ان ناطقاً فلسطينياً أعلن ان الاجتماع الذي صدر عنه البيان لم يكن شرعياً، بسبب عدم اكتمال عدد أعضاء اللجنة وغياب رئيسها عن الاجتماع. وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية، في ٢٠ كانون الثاني (يناير)، ان عرفات أبرق الى الرئيس السادات، مؤكداً عدم شرعية الاجتماع. واعتبرت الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة، في مذكرتها الى منظمة التحرير الفلسطينية، في شباط (فبراير)، ان اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية «خطوة الى أمام، واحراجاً مستمراً للعدوان الاميركي، والاسرائيلي، وتأكيداً جديداً للهزيمة التي اصابت هذا العدوان»؛